نحو قمة الأمن والأمان لمجلس التعاون لدول الخليج العربية

يشهد الخليج مظاهر ازدهار تجاري قد لا يكون مسبوقا حتى قياسا بما شهده بعد طفرة أسعار النفط في حرب أكتوبر ١٩٧٣، كما يعاني وفي مفارقة مقلقة على صعيد آخر حالة "انكشاف استراتيجي" من الناحية الأمنية والدفاعية لم يشهدها منذ فترة طويلة. وهذا ما يجعل سياق الاسهم ببورصات الخليج المتأرجحة صعودا ونزولا مغامرة غير اقتصادية في الأساس أدت الى خسارة عدد غير قليل من مضاربي الاسهم، حيث يندهش المرء لهذا التعطش الى الربح السريع المبالغ فيه والتهالك عليه في مجتمعات يفترض ان تكون غنية وتزداد غنى بحكم فوائضها البترولية المتزايدة، الأمر الذي يطرح التساؤل ان كان الثراء والخير قد عما الجميع، أم أنهما خلقا طمعا لا حدود له ويهدد أهله. ومن يتابع ما جرى ويجري لبعض المضاربين الذين انجذبوا ل "حفلة" الأسهم، وباعوا حتى بيوتهم، من أجل احلام الكسب الوفير، فتبخرت الاحلام وأصبحوا على "الحديدة" كما يقال في الخليج رغم

د. محمد جابر الأنصاري*

تدخل الحكومات بين وقت وآخر لنجدة الخاسرين فلم يجدوا حرجا بعد ان خسروا عقولهم مع أموالهم ان يتعروا أمام المارة في الشوارع وهي حالة ان كانت نادرة اجتماعيا فهي معبرة استراتيجيا عن واقع منطقة ان كانت تتباهى بإنجازاتها، فعليها ان تعرف كيف تحميها.

ذلك ان التأرجح المتفاوت في أسعار الأسهم لا يتعلق فقط بسيكولوجية السباق من أجل الربح غير المعقول، وإنما يعكس ايضا حالة القلق الاستراتيجي أو بالأحرى الانكشاف الاستراتيجي، التي تمر بها المنطقة، وتعيش دولها وشعوبها تحت هواجس عواقبها.

والواقع ان حالة القلق الاستراتيجي هذه كانت الى وقت غير بعيد أشد وطأة على الحالة النفسية والواقعية لأطراف المنطقة غير أنها خفتت نسبيا بعد المبادرات السعودية، تحديدا، التي قادها الملك عبدالله بن عبدالعزيز سواء من ناحية ترميم الجسور مع حلفاء الأمس، أو إقامة جسور جديدة مع القوى الكبرى الصاعدة في شرق آسيا. بالإضافة الى اتخاذ مواقف اكثر تحديدا بشأن الوضع في العراق وهو وضع صار ينعكس على استقرار الخليج وأمنه ومستقبله ولا يجوز اخفاء الرؤوس تحت الرمال بشأن مضاعفاته المتسارعة.

وفي هذه اللحظة من الانعطاف، حيث ادركت القوى الدولية المعنية، ان اسقاط الدور العربي في العراق من أخطر اسباب الكارثة التي تشمل الجميع، فإن استعادة هذا الدور منطقيا وموضوعيا، دون اسقاط الأدوار الاقليمية الاخرى لايران وتركيا في الحدود المشروعة لكل دور، هو الذي ينبغي السعي اليه بجرأة الدبلوماسية وابداعها ورؤاها البعيدة، وان لم يجد الجهد الدبلوماسي، فلا بد من تحرك فعلي دفاعا عن النفس والثوابت.

وكما المحنا في معالجات سابقة فإن أمن الخليج ظل قائما عبر عقود طويلة على "التضاد"، أعني تواجه القوى في شيء من توازن الرعب: بريطانيا والغرب ضد الاتحاد السوفييتي، العرب وايران على طرفي نقيض سواء في عهد الشاه أو عهد الثورة، أنظمة الخليج المحافظة ضد الأنظمة العربية الراديكالية وهكذا.

ويسجل تاريخنا للأنظمة الخليجية المحافظة انها امتصت واحتوت الكثير من الحركات المهددة لها، من طموحات الملك غازي واندفاعاته في العراق الهاشمي، الى المد الشعبي الناصري الكاسح من بعده، فثورة عدن الماركسية، فثورة ايران الخمينية، فالمغامرات الصدامية، محققة لمجتمعاتها، أهم المطالب المعيشية التي طالبت بها تلك الحركات للجماهير من اسكان وتعليم وتوظيف، وذلك بفضل فوائضها النفطية التي مازالت تستخدم كترضية سياسية لقوى المجتمع، فضلا عن سياساتها الحذرة والمتأنية التي تميزت بها والتي يجب عدم اغفال أثرها في تجاوز الكثير من المشكلات، وان كان علينا ان نرى مدى مفعولها في الأوضاع الراهنة. ذلك ان مناخ الاصلاح السياسي وضغطه المرتفع اليوم في العالم لن يسمح باستمرار مثل هذه الترضيات السياسية الى ما لا نهاية.

وفي ما يتعلق بمهارة امتصاص صدمات المد الراديكالي، هل نعتبر ملف الحركة الأصولية وأعمال الارهاب الجارية منتهيا مثل الحركات السابقة؟ أم يتطلب الأمر من الآن فصاعدا احتواء من نوع آخر للآتي المختلف عما سبقه؟ "مختلف" بمعنى ان منطق العالم أصبح لا يتقبل الا المعادلات القائمة على الحسابات الصحيحة وان كان السلوك السياسي لبعض القوى في المنطقة يميل الى التحايل عليها بشكل أو بآخر.. وان يكن لبعض الوقت.

الحسابات الصحيحة" في حوض الخليج إذا اخذناه بامتداده الاستراتيجي الأوسع تعتبر رياضيات شديدة التعقيد ولكن كمبيوتر المستقبل الخليجي لن يعمل في النهاية إلا على أساسها، إذا أريد الانتقال من حالة التضاد الى حالة التشارك، التي تعني بالتأكيد تبادل المصالح وبناء جسور الثقة.

يقتضي منطق العالم المعاصر والنهج السياسي المتحضر ان تجلس اطراف "المثلث" في حوض الخليج، وهي المملكة العربية السعودية مع منظومة مجلس التعاون، وجمهورية ايران الاسلامية، وجمهورية العراق عندما تستقر أوضاعها، ان تجلس جنبا الى جنب، كما هو قدرها في الجوار المصيري والجغرافي، وان تدعو اليها بلا تحرج وبواقعية وحنكة سياسية كل الاطراف الدولية المعنية بمنطقة الخليج من الولايات المتحدة، الى الاتحاد الاوروبي الى الجامعة العربية، الى روسيا الاتحادية وصولا الى قوى الشرق الآسيوي من هند وصين ويابان، ليضع الجميع مبادئ الأمن والتعاون في حوض الخليج لعام ٢٠١٠ وما بعد.

لقد اتضح ان منطق (إما وإما) حبله قصير. أما أمريكا واما العراق أو ايران؟ وذلك بانتظار مواجهة أخرى.. وربما حرب رابعة أو خامسة.

لماذا لا تبنى أسس التعاون الاقليمي بمشاركة كافة القوى المعنية كما حدث في منظومة الأمن والتعاون الاقليمي الأوروبي بالأمس، وكما يحدث في منظومات الأمن والتعاون الآسيوي اليوم؟

منذ عام ١٩٩٣، وفي ندوة استراتيجية بمركز "الخليج" للدراسات الاستراتيجية في ابوظبي برعاية الشيخ محمد بن زايد ولمناقشة كتاب "مقاتل من الصحراء" للأمير خالد بن سلطان، دعا كاتب هذه السطور الى مثل هذا التفاهم الاستراتيجي الواسع بلا استثناء او استبعاد لأي طرف صاحب مصلحة في الخليج او صاحب قدرة على تفجير أوضاعه! وللأمانة فإن أصل هذه الفكرة كانت تتوارد في رؤى فرنسية بشأن أمن الخليج، الأمر الذي يدل على ان مثل هذا التوجه وارد في التفكير الغربي العملي والواقعي وليس مجرد حلم من أحلام اليقظة الخليجية حيث ألمح المستعرب الفرنسي، الصديق للعرب، إريك رولو الى افكار مشابهة بشأن أمن الخليج منذ ذلك الوقت.

ولكن بلا أوهام فإنه مازال حلماً بمنظار الاوضاع المتردية في علاقات دول المنطقة، وانعدام جسور الثقة بينها وعدم امتلاكها لخطاب وتعامل متكافئ ومقنع مع القوى الدولية الضاغطة... الى أن تأتي ساعة الرشد الاستراتيجي المسؤول لدى من يعنيهم الأمر، وتتعلم كيف تعقلن خلافاتها للالتقاء حول قواسم مشتركة لبناء جسور الثقة فيما بينها، كما تفعل الدول الراشدة في العالم. إذاً، سيبقى هذا التصور للأمن الخليجي وهو تصور حتمي لا مهرب منه إن كان للمنطق الطبيعي في السياسة أن يسود من أجل استقرار أكثر ديمومة نقول سيبقى هذا التصور مشروعاً للمدى البعيد، أما المدى الأقرب منه فإن القمة الخليجية القريبة المقبلة لابد ان تضع له بالتوافق بين أقطابها برنامجا قابلا للتطبيق لتعزيز الكيان الخليجي المشترك ودفاعاته، مع مد اليد للجميع من موقع الثقة والقوة حفاظا على مصير شعوبها قبل كل شيء، وحفظاً للتوازن القائم منذ عقود في عمليات تدفق النفط من جانبي الخليج الى شرايين الاقتصاد العالمي شرقا وغربا، وبما يمكن ان يؤدي في النهاية الى وضع مبادئ الاتفاق الاقليمي والدولي الأشمل للأمن والتعاون بحوض الخليج.. حيث يتطلب الأمر تعزيز الكيان الخليجي المشترك المتمثل بمجلس التعاون ليدخل هذا المنتدى الجديد وهو صوت واحد.

وفي رمزية ملموسة للتكامل الخليجي، فإن احتفال الأوساط المعنية في كل من السعودية والبحرين بمرور عشرين عاما على افتتاح جسر الملك فهد بين البلدين، بما ولده من دينامية تفاعل بشري واقتصادي، قد تزامن مع قرار قطر والبحرين اقامة جسر بينهما لن يقتصر أثره على البلدين وحدهما في شبكة خليجية سريعة التقارب، هذا مع قرار البحرين مؤخراً فتح مجال التصويت في الانتخابات البلدية لمالكي العقارات فيها من مواطني مجلس التعاون بما يحمله من مدلول التكامل السياسي الشعبي، مع نجاحها في اجراء انتخاباتها البرلمانية التي شارك فيها مختلف ألوان الطيف السياسي وبإقبال شعبي لافت، كل ذلك يشير الى أن ثمة منجزات يحققها مجلس التعاون على أرضية الواقع سواء على المستويات الداخلية او الصعيد المشترك. غير أن التطلعات الشعبية بدوله ستبقى تنتظر المزيد ولابد من مراعاتها.

وبلا شك فإن خطوات التقارب الاخرى، الاقتصادية منها خاصة جارية بما في ذلك اصدار العملة الخليجية الموحدة بين دول الخليج ومنجزات التنسيق تتنامى على ان يوفر لها قادتها مظلة الأمن والأمان التي لا يمكن لأي بناء ان يتم دون ترسيخها.

ذلك هو العنوان المنشود للقمة الخليجية القريبة المقبلة.. "قمة الأمن والأمان".

* مفكر بحريني

قمة الخليج الـ 27 تفرض أجندتها بضرورة الاندماج وتعزيز التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون واليمن (2-1)

الرياض/ **سبأ**:

تنعقد يومي السبت والأحد القادمين في العاصمة السعودية الرياض قمة قادة دول مجلس التعاون الخليجي السابعة والعشرون في ظل ظروف إقليمية بالغة الحساسية تفرض على قادة وشعوب شبة الجزيرة العربية التعاطي مع أجندة مكتظة بالعديد من القضايا السياسية والأمنية والاقتصادية .

وتناقش القمة جملة من القضايا المطروحة في صدارة جدول أعمالها وعلى رأسها سبل تعزيز التكامل الاقتصادي المنشود بين دول المجلس والجمهورية اليمنية على ضوء استحقاقات نتائج مؤتمر لندن للمانحين للجمهورية اليمنية والذي أسس لمرحلة جديدة وقادمة من الشراكة الاقتصادية اليمنية – الخليجية ، كما يبحث قادة دول المجلس عددا من القضايا الأخرى المتعلقة بالتعاون والتكامل البيني بين دول المجلس من قبيل قيام اتحاد جمركي عام ٢٠٠٧ وقيام وحدة نقدية عام ٢٠١٠م واستكمال عملية تأهيل اليمن للانضمام لمجلس التعاون الخليجي عام ٢٠١٥ لتحقيق الآثار الايجابية المتوقع تحصيلها من وراء انضمام اليمن للمنظومة الخليجية في ضوء تقييمات خبراء اقتصاد في البنك الدولي والذين أشاروا إلى أن انضمام اليمن إلى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية سيكون له أثر ايجابي على منطقة الجزيرة العربية من خلال الزيادة في عدد السكان وتوسيع حجم السوق بنسبة تزيد عن ٥٠ بالمائة.

وتوقع الخبراء بعد إجرائهم العديد من التجارب الإحصائية لتحديد الآثار المترتبة على انضمام اليمن الكامل لدول مجلس التعاون الخليجي من الناحية الكمية أن يؤدي ذلك الى تعزيز المنافسة في أسواق اليمن ودول المجلس والى زيادة الإنتاج في اليمن بنسبة ١٤ بالمائة و ٥ بالمائة من دول مجلس التعاون الخليجي وهي الحقيقة التي أدركها قادة دول مجلس التعاون الخليجي وبشكل واضح منذ القمة الخليجية ال ٢٢ في مسقط عام ٢٠٠١ م عندما أقرت القمة إ انضمام الجمهورية اليمنية إلى أربع هيئات خليجية هي مكتب التربية العربي لدول الخليج ومجلس وزراء الصحة لدول مجلس التعاون ومجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية ودورة كاس الخليج العربي لكرة القدم .

وتواصلت الخطوات العملية بين اليمن ومجلس التعاون الخليجي حيث شكلت الأمانة العامة لمجلس التعاون مع الهيئات اليمنية المختلفة (مجموعة العمل المشترك بين دول المجلس واليمن) في أكتوبر عام ٢٠٠٢م لبحث سبل ملائمة التشريعات الاقتصادية والتجارية بين الطرفين كما تواصلت اجتماعات مجموعة العمل المشتركة في كل من الرياض وصنعاء خلال العامين ٢٠٠٣ و٢٠٠٤ .

وفي مارس من ٢٠٠٥ م زار الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي عبد الرحمن بن حمد العطية الجمهورية اليمنية والتقى فخامة الرئيس علي عبد الله صالح ورئيس الوزراء عبد القادر باجمال ووزير الخارجية الدكتور ابوبكر القربي حيث تم خلال اللقاءات بحث تعزيز التعاون بين اليمن ومجلس التعاون في شتى المجالات وكذا الاتفاق على مسارات التأهيل الاقتصادي لليمن لتواكب اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي والتي تتوائم مع التوجهات اليمنية – الخليجية المستوعبة لحقيقة أن الأوضاع الاقتصادية اليمنية بحاجة إلى خطط عاجلة ومكثفة للتعجيل بتأهيل الاقتصاد اليمني للاندماج في اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي احيث طرحت اليمن في هذا الصدد برنامجين على دول المجلس، الأول يتعلق بتشجيع الاستثمار في اليمن من خلال توفير الحماية والقروض اللازمة والثاني يتمثل في إنشاء صندوق للتنمية في اليمن يتولى اختيار المشاريع الإستراتيجية لاسيما في مجالات الطرق والكهرباء والطاقة والصناعة وغيرها من قطاعات التنمية وتم قبول الفكرة من حيث المبدأ حيث بدأ أعضاء مجلس التعاون في اتخاذ الخطوات المناسبة التي تصب، سواء بصورة جماعية أو ثنائية، في اتجاه إنعاش الاقتصاد اليمني التقييمات الأكاديمية والاقتصادية للآثار المترتبة على انضمام اليمن في دول مجلس التعاون الخليجي أوضحت بجلاء أن ثمة مصالح متبادلة ستجنيها كل من اليمن ودول مجلس التعاون الخليجي جراء الاندماج المرتقب حيث سيسهم اندماج الاقتصاد اليمني في اقتصاديات دول المجلس على اتساع حجم السوق وزيادة الطلب على السلع وبما يمكن من الحصول على مزايا الحجم الكبير للاقتصاد اليمني والخليجي فضلا عن تعزيز القدرة التنافسية وتخفيض تكاليف المدخلات مما يجذب المزيد من مؤسسات القطاع الخاص المحلية والخارجية و تؤكده العديد من الدراسات التي أظهرت بأن اندماج اليمن مع دول مجلس التعاون الخليجي سيشكل عمقا استراتيجيا وبعدا إضافيا ومشاركا فاعلا في عملية التنمية بأبعادها المختلفة فضلا عن استقرار المنطقة خاصة وأن اليمن تمثل البوابة الجنوبية لدول المجلس نحو أفريقيا.

وبالرجوع إلى تقييم مسار التقارب المضطرد الذي شهدته العلاقات اليمنية – الخليجية تبرز قمة الملك فهد المنعقدة في سبتمبر من العام ٢٠٠٥م في العاصمة الامارتية أبو ظبي كمنعطف تاريخي هام حيث جاء القرار الخليجي الاستراتيجي المتمثل بإعداد اليمن للاندماج في مجلس التعاون بحلول العام ٢٠١٥م ايذانا ببدء مرحلة جديدة من التقارب والتعاون والشراكة بين اليمن ودول مجلس التعاون الخليجي وتضمن قرار قمة (الملك فهد) في ابوظبي دعم المشاريع التنموية والبني التحتية في الجمهورية اليمنية ودعوة صناديق التنمية الخليجية إلى تفعيل أطر الدعم التنموي المقدم لليمن كما اتخذت القمة الخليجية ال ٢٦ أبوظبي خطوة مهمة وعملية تتمثل في توجيه المجلس الأعلى لدول الخليج بدعم تمويل المشاريع التنموية في اليمن والتوجه لعقد مؤتمر لاستكشاف فرص الاستثمار في الجمهورية اليمنية، وذلك تجسيدا للتعاطي المثمر مع أفكار تضمنتها رسائل لقادة دول المجلس من فخامة الرئيس علي عبدالله صالح نقلها الدكتور أبوبكر القربي وزير الخارجية والمغتربين في الجمهورية اليمنية قبيل انعقاد قمة أبوظبي، حيث تهدف هذه الأفكار إلى برمجة عملية التأهيل الاقتصادي لليمن ليتخذ مسارات تنموية واجتماعية قبيل الانضمام الكامل إلى المنظومة الخليجية خلال فترة لا تزيد على عشر سنوات .

من جهتها رحبت الحكومة اليمنية حينها بقرارات قمة أبو ظبي الخليجية وبالذات ما يتعلق منها بالعلاقات مع اليمن وبتعزيز جوانب التعاون المشترك بين اليمن ودول المجلس وموافقتهم علي المقترحات التي تضمنتها رسائل فخامة الرئيس علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية حول تطوير العلاقات وتأهيل اليمن للاندماج في اقتصاديات دول المجلس.

وكذا تصورات لتبادل الرؤي حول سبل تعزيز الشراكة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمنية بين اليمن ودول المجلس قبل أن يعقد اجتماع لوزراء خارجية دول المجلس مع وزير الخارجية اليمني لبحث تلك المقترحات والخطة المقدمة حول الاجتماع .

مراقبون سياسيون واقتصاديون يمنيون وخليجيون اعتبروا بدورهم قرارات قمة مجلس التعاون الخليجي ال ٢٦ "قمة الملك فهد" بشأن اليمن بداية لمرحلة جديدة وفاعلة من الشراكة المثمرة بين اليمن ودول المجلس ستفضي مستقبلا إلى المزيد من تحرير التجارة وإنشاء صندوق دعم التنمية في اليمن.

اليمن أصل العرب

الدعم السياسي الخليجي لمشروع اندماج اليمن في دول مجلس التعاون الخليجي تجسد بصورة واضحة في التصريحات التي وضع من خلالها خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود النقاط على الحروف حيث قال في سياق لقائه في الرياض في مايو المنصرم مع أعضاء الجمعية العمومية لاتحاد الصحافة الخليجية ..." نتمنى إن شاء الله في يوم من الأيام أن ينضم إلينا إخواننا في اليمن الى مجلس التعاون الخليجي لأنه ما من شك شئنا أم أبينا اليمن جزء من الأمة العربية والإسلامية وجزء من الخليج. والصناديق إن شاء الله تكفيه وقليلا قليلا في خطوة ، خطوة وبعد الخطوة نريد باعا وبعد الباع أكثر وأكثر إن شاء الله فاليمن أصل العرب وهذا أمر ليس فيه كلام وهو الرحم الذي خرج منه العرب" .

كما اكتسب اجتماع وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي مع الدكتور ابوبكر القربي وزير الخارجية والمغتربين في الجمهورية اليمنية في مقر الأمانة العامة لمجلس التعاون في أوائل مارس ٢٠٠٦م بالرياض أهمية كبيرة وهو أول اجتماع من نوعه على هذا المستوى ومثل بحسب تقييمات المراقبين انطلاقة عملية لتنفيذ قرارات قمة ابو ظبي الخليجية (قمة الملك فهد) والتي تضمنت دعوة صناديق التنمية الخليجية في الإسراع بدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في اليمن حيث طرحت اليمن في هذا الاجتماع رؤيتها المتعلقة بعملية تأهيل اقتصادها الوطني ليواكب اقتصاديات دول مجلس التعاون والمتركزة في إنشاء صندوق تنموي خاص بدعم مقدرات التنمية في اليمن تسهم فيه دول المجلس وبقية المانحين الدوليين إلى جانب اليمن،وإنشاء مجلس لرجال الأعمال اليمنيين والخليجيين لبحث فرص الاستثمار في اليمن، مع استمرار دعم صناديق التنمية الخليجية لليمن وكذا بحث إمكانية ترتيب وضع خاص للعمالة اليمنية في دول المجلس.

وخلص الاجتماع الوزاري اليمني – الخليجي إلى الاتفاق على تشكيل لجنة فنية من وزارات المالية في دول المجلس ووزارة التخطيط والتعاون الدولي في اليمن والأمانة العامة للمجلس مع الاستعانة بالمؤسسات المالية الدولية لإعداد الدراسات اللازمة لتحديد الاحتياجات التنموية وتحويلها إلى خطة عمل وبرامج محددة زمنيا للفترة من ٢٠٠٦ إلى ٢٠١٠ م .

كما خرج الاجتماع بقرارات هامة وضعت قرار قمة ابوظبي الخليجية ال ٢٦((قمة الملك فهد)) في مساره العملي التنفيذي وفق جدول زمني وبرامج محددة لتنسيق الجهود على مستوى الحكومات والقطاع الخاص في كل من اليمن ودول المجلس من خلال تشكيل فريق عمل فني من الطرفين بما في ذلك مسئولي الصناديق بدول مجلس التعاون الخليجي والذي عقد عدة اجتماعات وفقا لجدول زمني متفق عليه بهدف دراسة الاحتياجات التمويلية للاقتصاد اليمني وإقرار مشاريع الخطة الخمسية الثالثة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ٢٠٠٦– ٢٠١٠م والإعداد لعقد مؤتمر دولي للمانحين برعاية الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية بلندن قبل أن يتم الإعداد لعقد مؤتمر لندن للمانحين بمستويات رفيعة وتوج بوضع اللمسات الأخيرة في الاجتماع الثاني المشترك لوزراء خارجية دول مجلس التعاون واليمن المنعقد بصنعاء مطلع نوفمبر ٢٠٠٦ م والذي وضع التحضيرات لمؤتمر المانحين في لندن بشكلها النهائي ومثل انعقاد مؤتمر المانحين لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية بلندن يومي ١٥ و١٦ نوفمبر ٢٠٠٦م نقلة نوعية تعبر عن ما قطعته الجمهورية اليمنية ومجلس التعاون الخليجي في علاقاتهما للوصول إلى أرضية مشتركة وتفاهم متين خاصة وان مؤتمر المانحين بلندن حقق نجاحا استثنائيا وتحولا كبيرا في مسار العلاقات اليمنية – الخليجية كما أوجد استيعاب دوليا وإقليميا لأهمية دعم اليمن وتأهيلها اقتصاديا حتى تواصل نجاحاتها وتتغلب على التحديات التي تواجهها في ظل نمو سكانها المتزايد .

الرئيس ..خطاب سياسي مسؤول :

التقييمات المرافقة لخطوات التقارب اليمني – الخليجي ومنظومة جهود التنسيق المشترك بين الجانبين لعقد مؤتمر لندن للمانحين اعتبرت أن مضمون الكلمة التي افتتح بها فخامة الرئيس علي عبد الله صالح أعمال مؤتمر لندن مثل مكاشفة صريحة للتداعيات المتوقعة جراء التأخير في انضمام اليمن إلى محيطه الخليجي وبخاصة إشارته الصريحة إلى أن بقاء اليمن خارج محيطها الخليجي وتعداده واحد وعشرون مليون نسمة سيترتب عليه انعكاسات خطيرة على اليمن والمنطقة من قبيل تشجيع " اللوبي الإرهابي" على استغلال واقع البطالة في أوساط الشباب اليمني للسيطرة عليهم وتجيير طاقاتهم في اتجاه التطرف الممقوت الأمر الذي سيهدد استقرار وأمن المنطقة ذات التقييمات الموضوعية أكدت أن الحل المثالي والوقائي هو ما شدد علية فخامة الأخ الرئيس علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية في كلمته التاريخية والمتمثل بالأخذ بأيدي اليمن للنهوض بها عبر الدعم الاقتصادي والتنموية وصولا إلى انضمامها الكامل في دول مجلس التعاون الخليجي معتبرة أن هذه النقطة الحاسمة في خطاب الرئيس السياسي مثلت أقوى عوامل نجاح مؤتمر لندن للمانحين كونه هذا الخطاب المسئول حذر من تحول اليمن إلى بؤرة للإرهاب إذا لم يجد الدعم للنهوض باقتصاده المتردي .

كما التعاون الخليجي ممثلة في شخص امينها العام عبد الرحمن بن حمد العطية الذي اعتبر في سياق كلمته بمؤتمر المانحين " إن تاريخا قد بدأ يظهر في منطقة الجزيرة العربية بالتفاعل اليمني – الخليجي والشراكة التي تشكل ضرورة ملحة في ظل التحديات وقدر هذه المنطقة أن يتمثل هذا التنسيق والتكامل لبلوغ الأهداف التي تتطلع إليها شعوب دول

المجلس والشعب اليمني .. ويؤكد أن هناك نقلة نوعية في العلاقات ترجمها مؤتمر لندن للمانحين الذي – قال –إنه حقق أهدافه بتعهدات مالية تصل إلى خمسة مليارات دولار.

ويؤكد مؤتمر المانحين بلندن وما نجم عنه من دعم مالي بمبلغ وقدره أربع مليار وسبعمائة وثلاثة وعشرون مليون أي ما يسد (٨٦٪) من الفجوة التمويلية في الخطة الخمسية (٢٠٠٧– ٢٠١٠ م) شكلت و التعهدات الخليجية ما يزيد عن ٥٠٪ من التعهدات المالية المعلنة عمق العلاقة اليمنية مع دول مجلس التعاون الخليجي القائمة على روح المحبة والإخاء وحسن الجوار وانتقال هذه العلاقة إلى مستوى الشراكة الكاملة.

أخبار متفرقة

بيع المرحلة الأولى من مدينة الإمارات في عجمان

الشارقة / وام :

أعلنت مجموعة "آر القابضة" عن الانتهاء من بيع المرحلة الأولى من مدينة الإمارات الواقعة على شارع الإمارات ضمن إمارة عجمان بعد أن استحوذت على اهتمام المستثمرين منذ الإعلان عن إطلاقها نظرا للموقع الإستراتيجي للمدينة والخدمات والتصاميم ومخططاتها الأرضية.

وقال الدكتور أحمد مفيد السامرائي عضو مجلس الإدارة التنفيذي للمجموعة ان "آر القابضة" حرصت منذ البداية على أن يكون المشروع قيمة مضافة تقدم إلى شرائح المجتمع المختلفة .

وأوضح أن مجموع الأبراج والأبنية لمدينة الإمارات تصل إلى /٧٢/ برجا منها /١٤/ برجا تصل ارتفاعاتها إلى /٤٥/ طابقا فيما بقيت باقي المباني ضمن محددات /٢٥/ طابقا حيث وضع في الاعتبار توفير المسطحات المائية والممرات الخضراء لمنح ساكني المدينة فرصة الاسترخاء والتمتع بالمناظر الخلابة.

وأشاد السامرائي بدور بلدية عجمان وعلى رأسها الشيخ راشد بن حميد النعيمي رئيس دائرة البلدية والتخطيط في عجمان للدعم المستمر للمستثمرين في المدينة بالاضافة الى التشريعات والقوانين الصارمة التي تمنح المجتمع الأولوية للحصول على منتجات عقارية بمعايير جودة عالية الأمر الذي زاد من ثقة المستثمرين بدور ومسؤولية البلدية بالإشراف والمتابعة والمحاسبة على هذه الأمور المهمة.

ويأتي مشروع مدينة الإمارات امتدادا للنهضة العمرانية والعقارية التي تشهدها إمارة عجمان والتي باتت منطقة جذب استثماري مهم بكل معنى الكلمة حيث تلعب التشريعات والقوانين في الإمارة دورا مهما في رفع أعداد المستثمرين المحليين والأجانب.

ومكنت البنى التحتية المتطورة للإمارة مؤسسات التطوير العقاري المحلية والأجنبية من إيجاد فرص استثمارية مجزية تساعدهم على تأسيس مجمعات ومشاريع نوعية تضاف إلى رصيدهم .

نائب رئيس مجلس النفط في إمارة الشارقة يزور جناح سناسكو في سيتي سكيب

الشارقة / وام :

زار الشيخ سلطان بن أحمد بن سلطان القاسمي نائب رئيس مجلس النفط بالشارقة جناح مركز الشارقة الاستثماري وشركة سناسكو للاستثمار والتطوير العقاري في معرض سيتي سكيب دبي.

وأكد الشيخ سلطان بن أحمد بن سلطان القاسمي خلال الزيارة على أهمية ما تقوم به الشركة من مشاريع تدعم اقتصاد الامارة ..مشيرا الى ان زيارته تأتي حرصا منه على دعم المشاريع الرائدة في الشارقة ودعما للمبادرات الطموحة التي تقوم بها سناسكو .

وتأتي هذه الزيارة نتيجة للاهتمام الذي حظي به مركز الشارقة الاستثماري في معرض سيتي سكيب لمنافعه وحجمه وتصميمه ونظرا للفوائد التي يضيفها إلى اقتصاد إمارة الشارقة والدور الذي يلعبه في جذب الاستثمارات وتفعيل حركة الاقتصاد داخل الإمارة عدا توفيره لأكثر من ربع مليون فرصة عمل ووظيفة ثابتة.

وقد حقق مركز الشارقة الاستثماري شركة سناسكو للاستثمار والتطوير العقاري مشاركة ناجحة وفعالة في معرض سيتي سكيب ونشاطا لافتا على صعيد المشاريع والاستثمارات العقارية على اعتبار ان شركة سناسكو للاستثمار والتطوير العقاري هي من شركات التطوير العقاري الرائدة في منطقة الخليج.

ووصف صالح السريع رئيس شركة سناسكو مشاركة الشركة في المعرض بأنها كانت مثمرة ومجدية تمكنت الشركة من خلالها من التعرف على جديد وتفاصيل ومزايا المشاريع العقارية الأخرى المعروضة..مشيرا الى ان المعرض كان فرصة لتبادل وجهات النظر والأفكار وآفاق تطور قطاع العقارات في دولة الإمارات العربية المتحدة في المستقبل. يذكر ان في رصيد سناسكو عدد من المشاريع المميزة في دولة الإمارات تغطي كافة مناحي التطوير العقاري بما فيها مشروع الوحدات السكنية والتجارية الواقع في إمارة الشارقة تحت اسم "البساتين" ومشروع مركز الشارقة الاستثماري الذي يتميز بكونه متعدد الأغراض والاستخدامات إضافة إلى مشروع " ويست باي" وهو البرج التجاري الواقع في منطقة الخليج التجاري في إمارة دبي .

شركة (آرامكو) السعودية تشارك في مؤتمر ومعرض الجمعية الدولية للأمن الصناعي

الظهران / واس :

شاركت شركة (آرامكو) السعودية في مؤتمر ومعرض الجمعية الدولية للأمن الصناعي بالشرق الأوسط ٢٠٠٦م الذي اختتمت فعالياته أمس في مملكة البحرين.

وقد القى النائب الأعلى للرئيس للعلاقات الصناعية في آرامكو السعودية خالد الفالح خلال المؤتمر كلمة نوه خلالها بجهود برامكو السعودية في المجال الأمني منذ إنشائها قبل ما يزيد عن ٧٠ عاما مشيرا إلى أن الشركة تعمل بصفة مستمرة على تحديث أنظمتها وبرامجها الأمنية والاستثمار فيها لضمان تفوقها في هذا المجال .

وقد نظمت آرامكو السعودية خلال مشاركتها معرض أبرزت فيه جهودها في مجال الأمن والسلامة والصناعة البترولية .

وكان المؤتمر الذي شارك فيه ١٢٠ شركة عارضة و ٦٥ شركة رئيسية تخلله عقد ٢٣ ورشة عمل ومحاضرة.

مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية توقع اتفاقية مع مستشار عالمي لدراسة شبكة خطوطها

الكويت / كونا :

قال المدير الإقليمي الأعلى في مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية بدر العميري أن المؤسسة ستوقع اتفاقية مع مستشار عالمي قريبا لإعادة ودراسة شبكة خطوطها ومشاريع التوسع المستقبلية خلال السنوات العشر المقبلة .

واضاف العميري في الحفل السنوي الذي أقامته المؤسسة لتكريم وكالات ٢٠٠٥/٢٠٠٦ الليلة قبل الماضية انه بعد الدراسة سيتم تحديد نوعية الطائرات المستخدمة والخطوط التي سيتم التشغيل لها .

وأشاد بجهود الإدارة العليا ممثلة برئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب في المؤسسة الشيخ طلال عبدالله المبارك الصباح وسعيه إلى الموافقة على تحديد ميزانية من قبل مجلس الوزراء لتحديث الأسطول.

وأوضح أن المؤسسة تهدف في سياساتها المقبلة إلى تطوير وتحديث الديكورات الداخلية لجميع طائرات المؤسسة الحالية مع تجديد وتطوير نظام الترفيه وتجديد مقاعد الدرجة الأولى ورجال الأعمال بالنسبة لطائرات (٧٧٧– ٣٤٠) بحيث تدخل خدمة السرير الطائر بالنسبة للدرجة الأولى.

وأفاد أن من أهداف إدارته للسنة المالية (٢٠٠٦–٢٠٠٧) زيادة الهدف المالي بنسبة خمسة في المائة ليصل إلى ١٣٠ مليون دينار.

وتطرق في كلمته إلى انجازات الإقليم مشيرا إلى أن من أهمها تحقيق الهدف المالي المرصود لسنة ٢٠٠٦/٢٠٠٥ البالغ ١١٧ مليون دينار بزيادة قدرها سبعة في المائة محققا ١٢٥ مليون دينار.

وقال إن من انجازات إدارة الإقليم أيضاً تحديث نظام الحوافز بحيث يحصل وكيل السفر على تقييم لمبيعاته مع خطوط المؤسسة كل ثلاثة أشهر إلى جانب تعديل نظام الشرائح وإضافة خطوط جديدة دخلت في نظام الحوافز ما يسهم في زيادة عملية البيع للوكلاء على خطوط المؤسسة.

وأضاف أن المؤسسة قامت بفتح خطوط جديدة لكل من كوالالمبور بواقع رحلتين أسبوعياً عن طريق بانكوك إلى الشرق الأقصى إلى جانب رحلات المؤسسة إلى كل من (بانكوك وجاكرتا ومانيلا).

وأوضح أن المؤسسة قامت أيضاً بفتح خط جديد في الهند إلى احمد آباد بواقع ثلاث رحلات أسبوعيا إضافة إلى رحلات المؤسسة إلى مومباي ودلهي وترافندرم ومدراس وكوتشن إلى جانب تحقيقها العديد من النجاحات والانجازات والشهادات العالمية.

أخي المكلَّف :

أنت ملزم بحكم القانون بتسجيل نفسك لدى المصلحة لأغراض الضريبة العامة على المبيعات، إذا بلغت قيمة مبيعاتك من السلع والخدمات الخاضعة للضريبة (خمسين مليون ريال) سواءً كنت تقوم ببيع سلع أو تأدية خدمات

مصلحة الضرائب/ تلفون : ٥٠٧٢٨٠ فاكس : ٢٤٩٨١٤